لا اوافق على المشاركة ... العسكرية ليس فيها مشاركة » (٤٤) . ولم يقتصر رفض الفريق فوزي على هذا الامر فحسب ، بل رفض « ان تمارس القيادة الفلسطينية امورا ادارية مثل تعيين الضباط » (٤٥) . ورفض الفريق فوزي كان منسجما مع موقف الفريق اول علي عامر ، رئيس اركان القيادة العربية المتحدة ، الذي رفض رأي الشقيري القائل « بأن جيش التحرير الفلسطيني سيخضع للقيادة العربية الموحدة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية اما فيما عدا ذلك فيجب ان يكون مستقلا كأي جيش اخر » (٤٦) . وقد برر الفريق فوزي موقفه بالقرار السياسي الذي ليس من سلطته . فهو « ينظر له من ناحية عسكرية ، والامور السياسية هي بيد الرئيس عبد الناصر .. اتفق معه وانا حاضر للتنفيذ .. انا رجل عسكري اتلقى الاوامر .. » (٤٧) . وقد اصاب الفريق فوزي كبد الحقيقة بكلامه هذا . وبدلا من أن يذهب الشقيري الى حيث السلطة التي تصدر القرار السياسي ، ذهب الى قطاع غزة عملا بنصيحة وزير الخارجية المصري حينذاك الذي قال للشقيري « فوزي ناصح وله خبرة ممتازة . اترك الامر بين يديه ، وسترى جيشا فلسطينيا ممتازا ، في وقت قريب .. وان كثيرا من الامور سيقررها الفريق العجرودي الحاكم العام لقطاع غزة ... ومن المفيد أن تسافر الى غزة بنفسك لتعالج الامور على الطبيعة » (٤٨) . وقد عمل السيد الشقيري بهذه النصيحة وسافر الى قطاع غزة ، والى عند « فريق » جديد بحثا عن قرار سياسي ، رغم ان « فريقا » اخر سبق ان ابلغه بشكل محدد ان المشكلة سياسية ، وان حلها عند الرئيس عبد الناصر . وفي قطاع غزة أعيدت الامور الى الدائرة العسكرية، وما اقر من امور كان مسألة التجنيد الاجباري ، واما جوهر المشكلة فقد بقي بغير نقاش ، لسبب بسيط ان الجهة الصالحة للبت فيها ليست الفريق العجرودي . ولم يحدث بعد ذلك أي نقاش رسمي في هذا الموضوع . فقد كان الشقيري على قناعة راسخة « بأنه لم يكن امامي الا خيار واحد من اثنين ... جيش تابع أو لا جيش على الاطلاق .. وقد آخترت ان يكون لنا جيشا تابعا ... » (٤٩) . وبهذه الطريقة اضيف احتمال ثالث جديد بالاضافة الى الاحتمالين الذين وضعهما الشقيري « جيش سيكون له سلاح ودبابات ومصفحات .. (و) الضابط والجندي الفلسطيني يسير في الشوارع .. مسدسه في حزامه والبندقية على كتفه !.. أم سيكون فلسطينيا لابسا الكاكي وكفى .. ليس اكثر من كشاف ولكن من عمر كبير .. » (٥٠) . الاحتمال الثالث الذي حدث : جندي ، وسلاح ، وليس كشافا كبيرا ... ولكن هذا الجندي هو في خدمة قرار سياسي غير القرار السياسي الفلسطيني .

أن أحدا لا يطالب السيد الشقيري في ظروف ١٩٦٥ ان يجترح المعجزات،